

أجرى الحوار: محمد الحسيني

قلة هم الساسة المخضرمون الذين يشقون مسيرتهم على مدى عقود دون استخدام 3 وسائل أساسية في السياسة: المساومة والتسوية والصفقة. وأحمد السعدون نموذج حي في هذا المجال: لا يساوم. لا يقبل التسويات ولا يعقد الصفقات مهما بلغت الضغوط وغلت المغريات.. وقلة هم الساسة الذين يرفضون الانقياد وراء 'الرأي السائد' لأنهم لا يؤمنون إلا بـ'سداد الرأي' أيا تكن الكلفة.. وأحمد السعدون على ذلك اسطع مثال.

.. وقلة هم الساسة الذين يجعلون من نهجهم مدرسة عمادها الموقف الشامخ والمبدأ الراسخ الذي لا يتزعزع بمرور الزمن.. وأحمد السعدون مدرسة عنوانها التمسك بالديمقراطية والمكتسبات الشعبية والحريات.

.. وقلة هم الساسة الذين يرتفون سلم الوطنية ليبلغوا مكانة الرمز.. وهو اللقب الذي اختاره أهل الكويت لـ'الرمز' أحمد السعدون. 'الأبناء' التفت رئيس مجلس الأمة والنائب السابق ومرشح الدائرة الـ3 أحمد عبدالعزيز السعدون وكان لنا معه حوار شامل حول أوضاع البلاد والأزمات السياسية الأخيرة وبعض جذورها التاريخية والنظرة للمستقبل الذي يتحدث السعدون عنه بكثير من التفاؤل. متمنيا أن تخرج الحكومة المشاريع المطروحة على اللجنة العليا وتنفذها خلال سنتين لتنعش الاقتصاد والمواطنين والشركات وتقلب الأوضاع السلبية القائمة إلى إيجابية. واستضاف السعدون في شرح موقفه حين تحدث عن المرسوم بقانون الخاص بالاستقرار المالي حيث شدد على أنه لا يمكن أن نغض أعيننا عن وجود أزمة مالية واقتصادية عالمية أثرت على الكويت كما أصابت كل الدول. وأكد على أنه لا مانع من استخدام المال العام لـ'حماية المال العام واستعادته وحماية الاقتصاد الوطني'. لكنه لفت إلى أن تعديلات 'الشعبي' على المرسوم ورفضه بشكله الحالي هي بسبب ما اعطاه من تفويض تشريعي بالمخالفة لأحكام المادة 50 من الدستور وما تضمنه المرسوم بقانون من سلطة تقديرية لمحافظ البنك المركزي في تطبيق أحكامه وعدم التزام المرسوم بقانون بالمادة 136 من الدستور.

وجدد السعدون رفضه لما يسمى بالحل غير الدستوري مؤكداً أنه انقلاب على الدستور والنظام الديمقراطي. كما دعا الحكومة إلى صعود المنصة ومواجهة أي استجوابات سواء لرئيسها أو وزرائها. مؤكداً أنه خيار أفضل من حل المجلس.

وشدد على أن اختيار رئيس الوزراء هو حق مطلق لصاحب السمو الأمير قائلا: إذا كنا نرفض ما يسمى بالحل غير الدستوري دفاعاً عن الدستور. فمن الأولى الدفاع عن هذا الحق المطلق لصاحب السمو الأمير في تعيين رئيس الوزراء.

وعن احتمال إعادة الدمج بين منصبى ولاية العهد ورئاسة الوزراء قال: لا يوجد نص على الفصل في الدستور أو قانون توارث الأمانة فما الذي يمنع الدمج؟ أنه حق مطلق لصاحب السمو الأمير.

ورد السعدون على اتهامه بأنه 'معارض دائم' مذكراً بالمواقف التي اتنى فيها على الإنجازات التي حققتها حكومات ناصر المحمد ومنها إلغاء مشروع 'داو' والمصفاة الرابعة. كما اتنى على السنة الحميدة لسمو الشيخ ناصر المحمد في إجراء مشاورات لا يلزمه بها الدستور قبيل تشكيل الحكومة عام 2006 وذكر ما نصحه به بشأن ضرورة تشكيل 'حكومة رجال دولة' وتحدث عن تعريفه لمصطلح 'رجل الدولة'. كما استذكر الخطة الإنمائية للحكومة عام 1986 والتي كانت نموذجاً للخطة الناجحة القابلة للتنفيذ والتي تحتاج البلاد إلى خطة على غرارها اليوم.

اللقاء مع بويعبدالعزيز حافل بالتشويق ولما وهبه الله لهذا الرجل من عمق ورفي وذكاء ولما تصف به شخصيته من وقار وهيبه وجرأة وشجاعة وما يفيض به خطابه من وطنية. على مدى حلفتين نستعرض تفاصيل هذا اللقاء الشائق. وفيما يلي التفاصيل:

## الحلقة (1-2)

## أحمد السعدون لـ «الأبناء»:

لا نغض أعيننا عن الأزمة المالية والاقتصادية ولا نمانع استخدام المال العام لحماية المال العام واستعادته ولحماية الاقتصاد.. واعتراضنا على مرسوم «الاستقرار المالي» بسببه التفويض التشريعي المخالف للمادة 50 من الدستور والسلطة التقديرية المطلقة وعدم التزام المرسوم بنص المادة 136 من الدستور

فلنا إن مشروعاً بحجم «الاستقرار المالي» لا يجب أن يتجاهل صغار المتداولين الذين انجرفوا للسوق بسبب التصريحات الحكومية

ولكن بويعبدالعزيز تفاعل الناس مع خطابات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في الثلاث مرات التي حل فيها سموه مجلس الأمة دستورياً. لأن المجلس شهيد ممارسات غير مقبولة يبدأ من تدني مستوى الخطاب السياسي إلى اشتعال الفتنة، وتوالد الأزمات؟ الخطاب السياسي تدني.. نعم، لكن لنسأل عن الأسباب، أهمها ضعف النظام الانتخابي المقسم على أساس طائفي وقبلي وعائلي، وغياب التنظيم السياسي، فحتى التيارات السياسية الآن نجد أن خطابها السياسي يختلف من دائرة إلى دائرة؟

إذا سألنا كيف نتغلب على هذا أمر داخل المجلس؟ فجوابي أنني أرى أن الأمر يكون بالالتزام بتطبيق اللائحة داخل المجلس.

وتشير أيضاً إلى أن الإعلام يتحمل جزءاً من مسؤولية التصعيد سواء المقروء أو المرئي والمسموع وتدعو لأن يقوم الإعلام بعملية ترشيد في هذا المجال. ولكن لا يمكن أن نأخذ من كل ذلك سبباً لتعطيل الحياة الانتخابية، ولا يوجد بلد في العالم يأتي لك بقالب واحد ليكون هناك مخرجات نيابية لـ 50 نائباً يتكلمون لغة واحدة ويتشابهون في الخطاب وكل شيء.

## لا تعديل الدستور

يثار من وقت إلى آخر طرح الحاجة لتعديل الدستور وضرورة تعديل آلية الاستجواب للتخفيف من غلاظة هذه الآداة، ما رأيكم في ذلك؟

البقية من 17

لم نتردد في إصدار شكرنا وتقديرنا لها في بيانات رسمية.

## الحل غير الدستوري

هل توحى الأجواء المشحونة في البلاد باحتمال حصول حل غير دستوري أم أنك ترى أن حل المجلس دستورياً 3 مرات منذ 2006 يشير إلى التمسك بالخيارات الديمقراطية؟

أولاً: أشدد على موقفي بأن الحديث عن «الحل غير الدستوري» هو حديث غير جائز، إذ ليس هناك في الدستور ما يسمى بـ «الحل غير الدستوري». وإذا كان مقصوداً بالأمر إعادة تجريتي 1976 و1986 وإيقاف العمل ببعض مواد الدستور وتعطيل مجلس الأمة، فهذا في الحقيقة انقلاب على الدستور وعلى نظام الحكم الديمقراطي في الكويت الذي نص عليه المادة 6 ولا يجوز الحديث عنه لأن الانقلاب ليس له قواعد، إذن ما يسمى بـ «الحل غير الدستوري» «موارد» لأن في النهاية هناك إرادة أمة يجب أن تحترم، كما تحترم هذه الأمة واجباتها المنصوص عليها في الدستور.

وأنا برأيي الشخصي اعتقد أنه بدلا من حل المجلس في 2006 و2008 و2009 بسبب الاستجوابات كان يفترض بالحكومة أن تواجهها بوقوف المستجوب سواء كان رئيس وزراء أو وزيراً على المنصة.. وإذا كان استجواباً مستحقاً يقدم الشكر إلى النائب المستجوب لأنه حقق المصلحة العامة وإذا كان الاستجواب نفسه فيه شيء من التعسف فالتناس ستكتشف ذلك.

وكليات تحقيق ذلك على صعيد المنشآت والمناهج وغيرها، وتحدثوا في الخطة نفسها عن تحقيق الرعاية السكنية لكل المواطنين التزاماً بالدستور وأرفقوا ذلك أيضاً بالبيانات التنفيذية. وتحدثوا عن سيل استيعاب الأعداد الهائلة المخرجات التعليم وتوجيهها إلى القطاع العام والخاص، واعتبرت الخطة أن أكبر تحد أمام الكويت هو إعادة التوازن للتركيبة السكانية لجعل المواطنين 50٪ من سكان البلاد على أساس تعداد 1985 عندما كان الكويتيون يشكلون 40,2٪.

وكانت الخطة تمتد لـ 15 عاماً تنتهي في العام 2000 وبعبارة عن 3 خطط خمسية متتالية. وبعد اطلاع مجلس الأمة على خطة الحكومة حينها، وجدنا أنها جديدة جداً ومعززة بآليات للتنفيذ، وطلب المجلس إقرارها وصدر بها القانون رقم 60 لسنة 1986.

لكن تم حل المجلس في 1986/7/3، والتزمت الحكومة على الأقل في بداية الأمر بالنهج نفسه، حيث صدر المرسوم رقم 86/112 متضمناً الخطة الخمسية الأولى، وأورد في مادته الثالثة موضوع إعادة التوازن للتركيبة السكانية وأنه يجب بلوغه في نهاية المرحلة الثالثة من الخطة الإنمائية أي بحلول العام 2000.

إذن، معارضتنا هي لبعض سياسات الحكومة وليست لكل شيء، وسأذهب أبعد من ذلك، عندما اتخذت الحكومة خطوات إيجابية في بعض القضايا

مفلاً بنجاح المشروعات التي تتم في المنطقة ويشارك فيها رأس المال الكويتي والخبرة الكويتية.

## حكومة رجال دولة

وقلنا إذا كانت كل هذه العناصر موجودة فالملحوظ لتغيير الأوضاع الحالية هو أن تأتي حكومة رجال دولة ولا نتحدث هنا عن «رجل الدولة» كلمة مطلقة وعائمة بل نعني برجل الدولة «الشخص الذي يكلف وعنده رؤية معينة لكيفية معالجة الملفات التي يتولاها وانتشال البلد عبر تحويل رؤيته إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويمكن أن يكون نموذجاً لبرنامج عمل الحكومة كلها، وقلنا لسمو الشيخ ناصر المحمد حينها: لو تحقق ذلك وأنت حكومة بهذه الموصفات فنحن سنعلن تأييدنا لها من دون أن يكون لنا ممثل في الحكومة، وهنا سيكون تأييدنا لكم أقوى إذا لم تكن ممثلين بوزير أو أكثر.

## خطة 1986 الإنمائية

ولأؤكد لك أننا لا نعارض من أجل المعارضة، دعنا نعود بالذاكرة إلى العام 1986، في ذلك العام قدمت لأول مرة خطة تنمية واضحة المعالم، عرضت فيها الحكومة رؤيتها لمعالجة الكثير من المشاكل التي نعاني منها حالياً، ولقد كانت الحكومة تتكلم في تلك الخطة عن كيفية تطوير الخدمات الصحية لتصل إلى أعلى المستويات في العالم في ظل وجود الإمكانيات، ولم يكتفوا بذلك بل حددوا آليات التنفيذ، وتكلموا عن كيفية تطوير التعليم في الكويت وسبل

بويعبدالعزيز هل نستطيع القول أنه خلال الـ 34 سنة الماضية بما فيها سنوات ترؤسك لمجلس الأمة كان أحمد السعدون معارضاً؟

## لا معارضة دائمة

أعتقد أنه في الكويت لا يمكن أن نتحدث عن معارضة دائمة كما يحدث في الدول الأخرى، حيث تسعى المعارضة للوصول إلى السلطة، فهذا الوضع مختلف، نحن نعارض لنتم تسير الأمور بالشكل الذي يراعي الصالح العام، وأنا أريد أن أقول لك أمراً قلناه لسمو رئيس مجلس الوزراء بعد انتخابات 2006، حيث استمر سنة حميدة لم يسبقه أحد إليها من رؤساء الوزراء السابقين في الكويت، وهي إجراء مشاورات لتشكيل الحكومة مع أن رئيس الوزراء غير ملزم بذلك، فلقد قام سمو الشيخ ناصر المحمد باستدعاء الكتل السياسية في المجلس وأطرافاً أخرى، وتباحث معهم في كيفية تشكيل الحكومة، وسأذكر ما دار بيننا وبينه حينها، وهو ما قلناه أيضاً لمصادر علياً خلال لقائنا مع القيادات، رأينا كان واضحاً، وقلنا لسمو الشيخ ناصر المحمد أننا نعتقد أن كل المقومات التي يحتاجها البلد للتنمية متوفرة في الكويت، أولها المال، إذ لم تكن الدولة في أي يوم من الأيام حتى خلال فترة الاحتلال بحالة عجز مالي، وكذلك البنية التحتية، فبيننا التحتية جيدة وأن كانت تحتاج إلى تحديث وتطوير، ولدينا البنى التشريعية والقوانين التي يحتاجها كل شخص ليشعر أنها تحميه، سواء كان مستثمراً اجنبياً أو تاجراً كويتياً، ولدينا القوى والكفاءات البشرية كذلك. وضررنا لسمو



أحمد السعدون في ديوانه

تعيين رئيس الوزراء حق مطلق لسمو الأمير أياً كان قراره ولا يوجد نص على فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء حتى نتحدث عن الدمج

ناصر المحمد استن سنة حميدة بعد انتخابات 2006 عندما أجرى مشاورات لا يلزمه بها الدستور قبيل تشكيل الحكومة

قلنا للمحمد إن النجاح والإصلاح يتطلبان الإتيان بـ «حكومة رجال دولة» وقدمنا تعريفاً عن «رجل الدولة»

حكومات ناصر المحمد نجحت في مجالات فأصدر «الشعبي» بيانات إشادة بها كما في قضيتي «داو» و«المصفاة الرابعة» وفشلت في مجالات أخرى فوجهنا لها انتقادات واضحة

كان الأفضل من حل المجلس في 2006 و2008 و2009 أن يصعد رئيس الوزراء والوزراء المنصة والناس كانت ستكتشف الحقائق بنفسها



كل التواريخ المذكورة في اللقاء اليوم وغدا وأرقام القوانين والتعديلات عليها التي وردت على لسان بوعبدالعزيز تمت دون الرجوع إلى أي مستند أو وثيقة، وبمنتهى الدقة. ومن الملاحظ أن بوعبدالعزيز يذكر المجلس بتاريخ سنتها الأولى، فلو تحدث عن أي قانون في 2002 فهو ينسبه إلى مجلس 1999 وإذا كان قانونا في 2005 فهو ينسبه إلى مجلس 2003. وهذا الإلمام، إن دل على شيء فهو يؤكد معرفته الموسوعية بكل شاردة وواردة في تاريخ الكويت وتجربتها الدستورية، «ما شاء الله.. وامسكوا الخشب».

## هناك 35 مشروعاً تنموياً أمام اللجنة العليا للمشروعات بموجب قانون أملاك الدولة الجديد لو نفذتها الحكومة خلال فترة معقولة ستعشش الاقتصاد وتفيد الجميع الدولة والمواطنين والشركات وهذا ما يدعونا للتفاؤل الحقيقي

**لا نعلق على أسماء مرشحة لرئاسة الوزراء فإذا كنا نرفض «الحل غير الدستوري» فمن باب أولى أن نعترض على التدخل في حق تعيين رئيس الوزراء**

**ما يطرح عن تعديل الاستجواب إفراغ للأداة من محتواها فالاستجواب أصلاً متدرج يبدأ بحق نائب واحد ثم يحتاج إلى 10 لطلب طرح الثقة و25 لنزعها**



رئيس مجلس الأمة والنائب السابق أحمد السعدون يتحدثان مدير التحرير الزميل محمد الحسيني (هاني الشمري)

في العبدلي على مساحة 24 مليون متر مربع غير المليونين المخصصة للمناقد، وستطرح قريباً. وحتى لا يحرم أي مواطن من حق الاكتتاب إذا كان خارج البلاد أو بحالة عدم علمه بالاكتتاب بما أنه خصصت 50% للمواطنين من المشروعات قدّمنا اقتراحاً بقانون تقوم بموجبه الحكومة بالاكتتاب في اليوم الأول لمصلحة كل المواطنين بحسب الأسماء الموجودة في المعلومات المدنية وتوزع عليهم الأسماء بالتساوي وفي حال وجود كسور تعود إلى الدولة ثم يجب على المواطن تسديد ما عليه ويتاريخ محدد خلال مهلة أقصاها ستة، إذا انتهت الستة ولم يسد المواطن تعود الإسم للدولة وتقوم بطرحها بالمزاد العلني، لذلك اعتقد أن نتائج القوانين التي صدرت سنراها عما قريب إذا درست الحكومة المشروعات التنموية التي لديها ولن يمكن لاحد أن يعتد عليها لأن الشركات المسجلة بالبورصة ستري أن هناك أرباحاً جديدة فتحت لها، علماً بأن القانون يسمح أيضاً للشركات التي تتوافر فيها شروط معينة بالدخول في المزاد. علاوة على ذلك إذا اعتقدت أن الشركات الأجنبية عندما تجد فرصاً متاحة بهذه الشفافية ستقوم بتكثيف أوضاعها وتأتي لتستغل الفرص المتاحة، وهذا أهم ما حققناه خلال المرحلة الماضية.

### الجزء الثاني من الحوار غدا

الحكومة و50% دائمة للمواطنين. لو استطاعت الحكومة فقط أن تنجز الـ35 مشروعاً في فترة معقولة انظر لما سيكون تأثير ذلك على الاقتصاد، كل الأفكار المطروحة مثل مرور الإنفاق ومدينة الحرير وغيرهما من المشاريع يمكن أن يخضوها لهذا القانون ولن يسمعوها من أعضاء مجلس الأمة أي اعتراض، ولذلك أنا راض جداً، وأحب أن أشجع جواً تفاعلياً إلى إبعاد الحدود، إن شاء الله، وكل ما نعتناه أن تكون الحكومة المقبلة قادرة على التصدي مهمة تنفيذ هذه المشروعات وكل مشروعات التنمية. التجربة العملية لما نتحدث عنه رغم أنها تجربة منفصلة عن القانون لكنها شبيهة به هي تجربة شركة الاتصالات الثالثة، عندما أقرنا قانون إنشاء الشركة استطاع أصحاب المصالح ممارسة ضغوطهم على الحكومة لرد القانون، وتصدينا لذلك، ولذلك عندما ناقشنا قانون الشركة الثالثة في مجلس الأمة عرضنا رأينا على سمو الشيخ ناصر المحمد وقلنا له فلنؤسس الشركة بقانون وانظر ما ستكون نتائجها، وبالفعل إبدى موافقة، وقال أنا موافق معكم الآن ومستقبلاً إذا احتاج الأمر لشركة رابعة وخامسة، تمت الموافقة على القانون وقامت الحكومة بإجراءات التخصيص، ذهب الجزء المخصص للمزاد وكان عليه قيد واحد فقط أن الشركات المنافسة بالكويت لا تدخل المزاد وكان الباب مفتوحاً أمام كل الشركات الأجنبية ودخلت شركة الاتصالات السعودية وتقدمت بقيمة الـ26 التي كانت تمثل 13 مليوناً وبيعت بـ248,7 مليون دينار، ولا يزال لدى الجهات الحكومية 24% من أسهم الشركة. وعندما طرحت الـ50% الخاصة بالاكتتاب للمواطنين حصل خطأ اجرائي، فعندما يزيد الاقتتاب على الأسهم المطروحة يجب أن توزع بالتساوي بين المواطنين وليس وفق شرائح كما حصل بداية. أن تجربة الاتصالات الثالثة تؤكد ما قلته عن أن هناك كما هنالك من المشروعات في مختلف المجالات والحكومة قادرة على أن تطرحها بشروط أفضل من قانون أملاك الدولة السابق الذي كان يحدد المدة بـ20 سنة والآن وصلت إلى 30 سنة وفي بعض الحالات 40 سنة وقلنا لهم إذا كانت هناك فعلاً مشاريع تنموية كبرى يمكن أن يعاد النظر وأن تصل المدة إلى 50 سنة. ونفس الأمر قلناه عندما تحدثنا عن الشركات التي قلنا أنها يجب أن تؤسس من أجل الرعاية السكنية فقط، وهناك كذلك شركة المستودعات العامة التي ستقام

إليهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لا اعتقدون أن التراجع عن المرسوم سيتسبب في أضرار بسبب البدء بتنفيذ أحكامه؟ لا اعتقد، ونحن نتساءل هل يمكن أن تأتي الحكومة بأي ضوابط قبل إسقاط المرسوم لجعله مقبولاً؟ لا أدري، هذا أمر يجب أن يدرس. ثم لنتذكر أن المحافظ يقول أن المرسوم لا يرتب أي التزامات على الدولة، فإذا كان لا يرتب التزامات فلا يفترض أن تكون له تداعيات؟! أما بالنسبة للقضايا التي أثيرت قبل أيام عندما أعلنت بنوك أنها بدأت بتطبيق المرسوم فيحسب ما قرأت فإنها بدأت بالجانب المتعلق بدعم القطاعات المحلية المنتجة عبر ضمان 50% من القروض لتلك القطاعات بحد أقصى 4 مليارات دينار خلال 2009 و2010. لو ذهبنا إلى هذا الباب نجد أن نص المرسوم بقانون يقول أن البنوك لا تعطي القروض إلا بوجود الضمانات الكافية، فإذا كانت الضمانات كافية فلماذا الضمان؟ وقد وجهنا هذا السؤال للحكومة خلال اجتماعات اللجنة المالية. لا بد من تقنين السلطة التقديرية الواردة في المرسوم، ثم هل يجوز أن تترك الشركات المتلاعبة؟ أنتم تقرّون كل يوم عن حجم المخالفات والتلاعب بالشركات وإلى الآن لم نطلع على أوضاع كل الشركات وأرقامها، وفترة الرقابة من التلاعب المحددة بعد تعديلها إلى ستة غير كافية. المال العام طرف في بعض الشركات ونسبة مساهمة المسال العام فيها تجاوزت 25% حيث نجد 24% لهيئة الاستثمار و2% أو 3% لجهات حكومية أخرى، وهذا يعني أنها يجب أن تخضع لرقابة ديوان المحاسبة، ولذلك يجب ألا يبقى المخالفون دون مساءلة.

**إنجازات**  
ننتقل إلى قانون أملاك الدولة وبعض القوانين التي حرصت بوعبدالعزيز على صدورها ولعبت دوراً مهماً فيها خاصة قانون إنشاء شركة الاتصالات الثالثة التي تصدّيت أيضاً للخطأ الذي حصل في إجراءات اكتتاب المواطنين فيها وأيضاً في ذلك وزير التجارة والصناعة أحمد باقر، هل أنت راض عما حققته على هذا الموضوع هو الأمر الذي يدعو إلى اعتقدت أن هذا الموضوع هو الأمر الذي يدعو إلى بث التفاؤل الحقيقي اليوم بين الناس وليس التفاؤل المصطنع، في الماضي كانت فرصة الحصول على مشاريع على أملاك الدولة متاحة لفترة معينة ولذلك تصدينا منذ البداية لهذا الموضوع وسعينا لتعديله وحاولنا أن نوجد نصوصاً واضحة تتيح الاستفادة من الأملاك العامة للجميع وبشفافية عالية. وتوصلنا إلى إقرار قانون وارسل إلى الحكومة سنة 2005 ولكن مارس بعض المنصرين ضغوطاً على الحكومة لتعديله، ولكن باستمرار متابعة القانون ومحاولة إقراره وإدخال مزيد من التعديلات عليه نحو الأفضل استطعنا أن نضمن صدوره ليضمن امرين:  
- تعديل بعض مواد قانون أملاك الدولة رقم 105 لسنة 1980.  
- تخليص كل مشروعات الـB.O.T. واليوم بعد صدور هذا القانون اعتقد أن كل ما يقال عن تعويق التنمية لا معنى له، لأن أي مشروع تنموي تريد الحكومة أن تقيمه تستطيع أن تقيمه بأي طريقة من الطرق التي نص عليها قانون رقم 2008/7 وبشفافية عالية وبفرصة عادلة لكل الجهات التي يمكن أن تدخل في المزادة أو المنافسة إذا كانت قيمة المشروع أقل من 60 مليوناً ولكل الشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية. واليوم أمام اللجنة العليا للمشروعات والمبادرات التي حددتها القانون، 35 مشروعاً تنموياً يمكن لمعظمها أو كلها أن تؤسس بشركات. وفي هذه الحالة ستطرح نسبة من أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية على غرار الاتصالات الثالثة (30%) أو أكثر بقليل) ومخصصة

المرسوم بقانون بائر رجعي ستكون له مضار على البنوك التي شرعت أصلاً بتنفيذ أحكامه في اليوم الثاني لصدور لائحة التنفيذية. أولاً قبل الخوض في ملاحظاتها على المرسوم بقانون أود أن أوضح أمرين مهمين حول موقفنا الذي سجلناه في اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية قبل أن تأتي الحكومة بمشروع القانون الذي صدر بمرسوم وقد أصدرنا هذا الموقف بأكثر من بيان. أولاً: لا يمكن القول بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي هزت اقتصادات العالم لم تؤثر علينا ولا يمكن أن نغضض عيوننا إزاء ما يجري في العالم من تداعياتها، فهي أصابتنا كما أصابت الجميع. ثانياً: أكتفاً أنه لا مشكلة لدينا عند وجود مشكلة بهذا الحجم أن يستخدم المال العام في معالجة أوضاع الاقتصاد، ولكن يفترض أن يكون استخدام المال العام لحماية المال العام واستعادته وإصلاح الاقتصاد الوطني. نحن لم نرفض المشروع بل قدّمنا بتعديلات على 13 مادة والغاء 5 مواد أخرى وإضافة 4 مواد عليه، وعندما كنا نناقشه في اللجنة المالية خلال الاجتماعات الأخيرة قال لنا أحد مسؤولي الحكومة وهو نائب محافظ البنك المركزي أننا غيرنا 75% من المشروع، فأجبناه بأن ذلك صحيح، ولكن قلنا أننا مستعدون لمناقشة تعديلاتنا إلا في تعديلاتنا الأساسية الناتجة عن اعتراضنا على أي معالجة أزمة بهذا الحجم لا تكون بفضوح تشريعي يتعارض مع أحكام المادة 50 من الدستور، وهذا ما يمكن التغلب عليه بما أوردناه عن أن كل قرض أو ضمان يجب أن يصدر بقانون وهذا نص المادة 136 من الدستور وأتينا لهم بالحدود الذي دار بهذا الشأن في محاضر الدستور. وعندما عرضنا ذلك جاءني أحد الوزراء وسألني: إلا تعتقد أن إصدار قانون لكل قرض سيكون شديداً ومبالغاً فيه؟ فقلت له كلامك صحيح وذكر بالجلسة التأسيسية وكان قرار المجلس ما نطرحه اليوم، وسألني: هل هناك بديل؟ فأجبته: نعم البديل هو كما ورد في المادة 137 بدلاً من التفويض التشريعي والسلطة المطلقة لمحافظ «المركزي»، أنشأوا صندوقاً أو شركة أو مؤسسة من حقوقها الإقراض أو ضمان القروض وتمشي العملية، وبكل الأحوال فقد قلنا مع كل قرض يجب أن يأتي أمران: يجب أن نعرف المركز المالي للجهة التي نتمسكها وأن نعلم بتصرفات من إدارها خلال فترة ربيحة كانت الحكومة حددتها بـ5 أشهر فقط بينما نحن طالبنا بتحديدتها بـ3 سنوات ولنطمئن إلى شئتين: أولاً نطمئن إلى أنك لن تساعد الشركات التي تلاعبت، وثانياً نضمن أنك تتجه لمساعدة الشركات المتزمة بالقوانين وبتعليمات البنك المركزي.

**حماية صفار المتداولين**  
وقلنا أن قضية بهذا الحجم لا يمكن أن تتجاهل طبقة مهمة هي طبقة صفار المتعاملين أو المتداولين الذين اندفعوا إلى السوق بسبب التصريحات الحكومية، وطالبنا بأن يكون لهم مكان في القانون. ولكي أكون منصفاً لا بد أن أقول أنهم كانوا يقولون: اللي تقولونه هو اللي راح يصير، واليوم نسمع تصريحات للمحافظ شبيهة بما كنا نقوله عندما يشير إلى عدم السماح باستخدام المال العام إلى الشركات غير المستحقة، ونحن نتفق معه فيما يقوله، ولكننا نصف أنه يجب أن يُقنن ولا يمكن أن يترك للاجتهاد، المحافظ اليوم موجود وربما يكون هناك غداً محافظ آخر بل ربما يغير المحافظ نفسه أجهاده في وقت لاحق. أكرر أننا لسنا ضد التدخل لحل الأزمة ولكن لا نقبل أن يعامل المحسن كالسيء ويجب أن لا تتم معالجة الموضوع بالتفويض التشريعي المصطلح والسلطة التقديرية. ويضاف إلى كل ذلك أنه لا بد من حماية من أنهيت خدماتهم أو من يمكن أن تنهي خدماتهم من الموظفين الكويتيين وذلك بالمحافظة على وظائفهم ودخولهم. ولابد أن أشير كذلك إلى أمر آخر هو أنه بعد صدور القانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فقد أصبح من الواجب على كل من شارك أو سيشترك بدراسة المرسوم بالقانون الخاص بالاستقرار المالي في الدولة سواء كان من أعضاء الحكومة أو أعضاء مجلس الأمة أو أعضاء اللجان أن يكشف عن وجود أي تضارب مصالح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء كان ذلك له بالذات أو لأي من الأقارب الذين أشرت

**البلد يعاني من غياب التنظيمات السياسية وخطاب التيار السياسي الواحد يختلف من دائرة إلى أخرى!**

**أنا ضد أي تعديل للدستور سواء النص المتعلق بالاستجواب أو زيادة الأعضاء أو غير ذلك**

**مازلنا عند مطالبتنا بضرورة تعديل المادة 135 من اللائحة لجعل الحد الأقصى لتأجيل الاستجواب شهراً واحداً**

**الخطة الإنمائية الناجحة والمعززة بالأليات عام 1986 كانت دليلاً على تعاون المجلس وأنا نعارض بعض السياسات وليس كل شيء**

المشروع بقانون أو تعديل الدستور، ثم عندما نتحدث عن حق نائب واحد فقط لتعديل الدستور، فإني أعتقد أنه يجب أن نلتفت إلى اتفاق والدوائر لأن الخلل يكمن فيه ويجب الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن، أنا من دعاة الدائرة الواحدة بنظام القوائم، لكنني مستعد للاستماع إلى أي رأي بديل يؤدي إلى نتيجة أفضل. **الاستجواب لا يحتاج تعديلاً** لذلك أنا ضد أي تخفيف أو تعديل للدستور، ثم عندما نتحدث عن حق نائب واحد بتوجيه الاستجواب هذا لا يعني أن الأمر انتهى عند هذا الحد، لأن الاستجواب لا يمكن أن يؤتي ثماره الإبتوغيه 10 أعضاء على طلب طرح الثقة أو عدم التعاون ولا يمكن أن يتحقق نزع الثقة أو تفعيل عدم التعاون إلا بأغلبية الأعضاء، أن العملية أصلاً متدرجة ولا تحتاج إلى تعديل. **تأجيل الاستجوابات** ماذا عن الجدل الدائر حول المادة 135 من اللائحة الداخلية للمجلس التي تسمح بتأجيل مناقشة الاستجواب حتى نهاية الفصل التشريعي؟ نحن سبق أن تقدمنا باقتراح لتعديل المادة المذكورة بحيث لا تتجاوز مدة التأجيل شهراً، لكن للأسف لم يلق اقتراحنا القبول من المجلس. إن تأجيل الاستجوابات لفترة طويلة هو أمر لم يسبق أن حصل في السابق رغم أن هذا النص موجود منذ أن صدرت اللائحة سنة 1963. ولم يبق أي مجلس من المجالس المتعاقبة باستغلال هذا الموضوع وتأجيل الاستجواب إلى نهاية الفصل التشريعي مجرد أن هناك أغلبية ضد الاستجواب أو لأن هناك تحالفات داخل المجلس، فهذا أمر غير سليم، ويشكل تفرغاً لإداة الاستجواب من محتواها، كما سبق أن ذكرت أن الاستجواب يعني أحد امرين: إما أنه استجواب محق وهو نوع من الإصلاح أو مسؤولاً مغلظ يتيح الفرصة للوزير أو رئيس الوزراء أن يرد عليه إذا كان فيه شيء أو أنه استجواب غير مستحق أو مقدم لأي سبب آخر، فإن لذلك لن يكون خفياً على المواطنين الذين يطالعون على مادة الاستجوابات. إن سادة وسائل الإعلام عن الجلسة التي شهدت استقالة الحكومة معلومات مفادها أن الحكومة تحدثت عن تقديرها لدعم الغالبية الداعمة النيابية لها ومع ذلك تجد نفسها مرغمة على الاستقالة بسبب تمسك الأقلية، ما رأيكم؟ لا نستطيع أن نعلق على تسريبات، فليس هناك بيان رسمي بهذا الخصوص، نحن نستند إلى ما ورد بالكتاب الرسمي للاستجوابات. **الأسرة ورئاسة الوزراء** ما موقفكم من احتمال إعادة دمج منصب ولي العهد ورئيس الوزراء؟ وماذا عن طرح أسماء لتولي رئاسة الوزراء بالحكومة المقبلة؟ لتفريق بين امرين، أولاً موضوع الأسرة الحاكمة وهو موضوع لا يجوز أن نتطرق إليه، وأنا سبق أن كررت ذلك في المجلس وقلته إلى أقرب المقربين لي. أما بالنسبة لما يتعلق برئاسة الوزراء فأيضاً لا يجوز الخوض فيها، فكما نعترض نحن على ما يشاع حول ما يسمى بـ«الحل غير الدستوري»، فمن باب أولى أن نعترض على موضوع التدخل في تعيين رئيس الوزراء، لأن هذا التعيين هو من الصلاحيات المطلقة لصاحب السمو الأمير ولا يجوز لأحد أن يتدخل فيه. صاحب السمو الأمير وفق المادة 56 يجري مشاورات غير ملزمة تنص عليها هذه المادة، ثم يتخذ قراره، ولا يجوز لأحد أن ينازعه فيه أو أن يتحدث عن خياره، لذلك لا نخوض في الأسماء. **الفصل والدمج** وكذلك الأمر بالنسبة إلى موضوع تكليف سمو ولي العهد برئاسة الوزراء، فهذا أيضاً حق مطلق لصاحب السمو الأمير وليقل لي أي شخص عن قانون أو نص يمنع الدمج، ليس هناك أصلاً نص في الدستور أو قانون توارث الأمانة يتحدث عن الفصل لتحدث بناء عليه عن الدمج. وماذا عن حق رئيس الوزراء في اختيار وزرائه وإن كان ممنوع من تعرض لاستجواب سابق؟ وماذا عن عودة الوزراء المستجوبين.. هل سيتكرر السيناريو الذي حصل مع بدر الحميدي؟ كما سبق أن قلنا لا يوجد نص يلزم رئيس الوزراء بإجراء مشاورات حول التشكيل الحكومي، وله سلطة مطلقة باختيار الوزراء، ومع ذلك أشدنا بالسنّة الحميدة لسمو الشيخ ناصر المحمد في مشاورات الكتل عام 2006. تنمورياً، لا يجوز التدخل في سلطة رئيس الوزراء في اختيار وزرائه، لكن بحق النائب إبداء رأيه السياسي تجاه أي وزير وحتى مواجهته باستجواب. هل تعتقد أن حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد قد فشلت أم أفلتت؟ نحن نقمّم الحكومات وفقاً لإدائها، لم نتردد عندما كانت تخفق في أي قضية محددة في أن ننتقدتها بشكل قاس وواضح، لكن لم نتردد أيضاً في إبداء الشكر والتقدير لها عندما كانت تتخذ خطوات جيدة، مثلما حصل عندما استتمعت إلى الملاحظات التي إبديناها حول الإجراءات غير القانونية لمشروع المصفاة الرابعة وحول مشروع «الداو»، وقامت الحكومة بتكليف ديوان المحاسبة لإجراء تحقيق في المصفاة والفت الإجراءات، وقامت أيضاً بإلغاء مشروع «الداو» بعد أن أحالته إلى اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء. بعد إلغاء المشروعين لم نتردد في إصدار بيان قلنا فيه أن الحكومة وفرت في القرارين ما يقارب الـ25 مليار دولار على الأقل، لأن الأموال التي يتم توفيرها يمكن استثمارها ولو صرفت المبالغ على المشروعين لربما ظهرت تكاليف أخرى.

**مرسوم الاستقرار المالي** تأتي إلى مراسيم الضرورة وتحديداً مرسوم الاستقرار المالي، لقد قدمتم عدداً كبيراً جداً من التعديلات عليه، رغم توصيات الحكومة ومحافظ البنك المركزي، هو لم يعيب على هذه الدرجة؟ والبعض يقول اليوم إن التراجع عن





” أجرى الحوار محمد الحسيني  
رغم أن الجزء الثاني من الحوار مع  
الرمز أحمد عبدالعزيز السعدون يتركز  
حول القضايا الحياتية للمواطن. وفي  
طليعتها الرعاية السكنية الحاضرة  
دائماً على جدول أولوياته. كان لابد  
من الالتفات ولو بجزء من الحوار الى  
التجربة الدستورية وتقييم المسيرة  
الديموقراطية في الكويت. وهما  
المجالان اللذان يعتبر بوعبد العزيز مرجعا  
كبيراً فيهما. وقد تحدث السعدون عن  
جملة من المواضيع التي تهم المواطنين  
ومنهما صندوق المتعثرين. فأكد أنه  
بصيفته الحالية سيبي. ويضع الكثير من  
القيود التي تحد من عدد المستفيدين  
منه. مشيراً الى أنه تقدم بتعديل جوهري  
على الصندوق.  
وعلى صعيد التطورات الأمنية  
الأخيرة. دعا السعدون الجميع بما في  
ذلك الحكومة للالتزام بتطبيق القانون.  
مؤكداً عدم جواز التعسف في تطبيقه.  
وفيما يلي تفاصيل الجزء الثاني  
والأخير من اللقاء:

الحلقة (2-2)

## أحمد السعدون لـ «الأخبار»:

### صندوق المتعثرين سيئ والقيود المفروضة عليه جعلت عدد المستفيدين منه قليلاً جداً ولذلك تقدمنا بتعديل جوهري عليه



(هاني الشوري)

رئيس مجلس الأمة والنائب السابق ومرشح الدائرة الـ 3 أحمد السعدون خلال اللقاء مع مدير التحرير الزميل محمد الحسيني

رفضت إسقاط القروض  
بالمبدأ وعندما تحول الكلام  
إلى شراء المديونيات وإعادة  
توزيع أصل الدين رأينا أن  
الموضوع قابل للدراسة

استهداف الديمقراطية من  
التيار غير الراغب فيها وغياب  
التنظيم السياسي ونظام الدوائر  
أبرز أسباب تراجع التجربة  
البرلمانية بين 1962 واليوم

لا أحد مدي ارتياحي للأجواء الانتخابية فمجرد استمرار الديمقراطية  
وممارسة الشعب الكويتي لحقه في المشاركة الشعبية هو ما يسبب ارتياحي  
قلنا منذ البداية إن الجمعيات العمومية الرياضية لا تملك إلا الموافقة على القوانين  
إذا لم يرق المجلس البلدي بدوره في تامين القطعة 10 في خيطان وتحويل قطعة 5  
لاستثماري فسأقدم بحال حصولي على ثقة المواطنين باقتراح بقانون لإنجاز المشروع

وانهارت الدولة ولم يعد هناك أي نظام سياسي أو إداري أو عسكري في البلد ومع ذلك ظل الشعب في الكويت متمسكاً بالوثيقة بين الحاكم والمحكوم وحدث نوع من البيعة الثانية لآل الصباح ما جعل العالم كله يستغرب كيف أن بلداً يتم احتلاله ولا يجد المحتل أحداً فيه يتعامل معه، اعتقد أن السبب الرئيسي في هذا الموقف هو الايمان المطلق للشعب الكويتي بوجود عقد اجتماعي معقود مع الحاكم وهو الدستور، ويمكن القول ان البيعة الثانية تأكدت في المؤتمر الشعبي في جدة في 15-13/10/1990.

أسباب التراجع

إذن السبب الأول لتراجع التجربة هو الهجوم على الديمقراطية واستهداف الدستور من قبل من لا يريدونه، ولكن ليس هذا السبب الوحيد، فهناك أيضاً أسباب موضوعية أخرى منها ما تحدثت عنه لجريدة «الأخبار» عام 1985، ويمكن أن تعود إلى سجلات الجريدة عندما سألوني عن رأيي في الأحزاب وأجبت حينها بأنه لا يمكن للحياة الديمقراطية أو النظام الديمقراطي أن يتطور في أي بلد إلا بوجود التنظيم السياسي، وغياب هذا التنظيم سبب من أسباب التراجع، مشكلتنا في الكويت تكمن في النظرة إلى التنظيم السياسي والأحزاب وحدثنا تجاه الموضوع بسبب اطلاعنا ومعايشتنا لفشل التجارب الحزبية في العالم العربي، سواء تلك التي رفعت شعار الوحدة العربية أو القومية أو الشعار الإسلامي، المؤسف ان التيارين وصلنا إلى السلطة، ففي سورية والعراق وصل اليعتقون إلى الحكم وشكلوا نموذجاً سيئاً، ولم يحققوا أبداً من شعاراتهم المرفوعة ومنها حق تداول السلطة والعدالة الاجتماعية التي تبخرت وتحول الأمر إلى صراع داخل الحزب حتى تحول إلى حزب عائلي. وأيضاً لم تنتج تجربة الأحزاب الإسلامية وقد شاهدنا كيف ضُدم العالم عندما استطاعت جماعة ان تستولي على الحكم في السودان وكان واجهتها النيميري وقدمت أسوأ نموذج للحكم، ولكن مع ذلك يجب أن ننتبه في الكويت إلى أننا لن نتحقق من تطوير العمل السياسي دون تنظيم. ويضاف إلى أسباب التراجع أقدام الدولة على تعديل الدوائر وإدخال نظام الـ 25 دائرة عام 1980 (قبل انتخابات 1981) اعتقاداً منها أنه يمكن من خلال تعديل الدوائر وتوزيعها توزيعاً معيناً على أساس عائلي أو طائفي أو طبقي أو قبلي، يمكن ان يأتي بمجلس يقوم بتعديل الدستور، وهذا كان على وشك ان يحصل عندما حصلت الحكومة على موافقة مبدئية على التعديل عام 1982 ولكنها لم تستطع ان تحصل على الموافقة النهائية. واليوم مع وجود الـ 5 دوائر، رغم انها تقضي على العديد من سلبيات الـ 25، نحن نرى انها ليست أيضاً الحل المثالي وهذا ما سبق أن ذكرناه في مذكرة إيضاحية عندما تقدمنا باقتراح الدوائر الـ 5 حيث قلنا أنها ليست أكثر من خطوة إلى الدائرة الواحدة، لأن الحل الأمثل بالدائرة الواحدة بنظام القوائم، ولكن هذا الموضوع يستحق المزيد من الدراسة، وكذلك نقول عن موضوع التنظيمات السياسية والأحزاب فنحن نؤكد على أهميتها ولكن لا ندعو إلى إقرارها فوراً بل يجب أيضاً طرحها على الناس ومناقشتها والحديث عن أهمية تنفيذها.

صندوق المتعثرين

بوعبد العزيز ما رأيكم في أداء صندوق المتعثرين؟ وهل يحل المشكلة كما يقول وزير المالية؟ وماذا عن البيعة من 17

بوعبد العزيز، عادة ما تكون التجارب الديمقراطية الحرة والنشطة تقدمية، ولكن لو نظرنا إلى الوضع في الكويت نجد ان الكويتيين ينظرون بكثير من المثالية إلى مجلس 1962، بينما ينظرون بتقدير أقل بكثير إلى مجلس 2008. لذا التراجع براك؟

لو عدنا إلى أجواء 1962 نجد ان الشيخ عبدالله السالم، رحمه الله، كان يؤمن إيماناً مطلقاً بحق الناس في المشاركة الشعبية بحكم معاشته لأحداث 1938 ورئاسته للمجلس التشريعي، إضافة إلى مواجهة الكويت لتهديدات عبدالكريم قاسم في عهده، وجاء الدستور لينقل هذا الايمان إلى واقع عملي بعد إقراره من قبل المجلس التأسيسي، مع أنه كان بإمكان الشيخ عبدالله السالم ان يصدر الدستور بمرسوم أو بأمر أميرى وكان سيقبى إنجازاً مهماً، وهذا أمر يحسب له، رحمه الله، من دون أدنى شك، ولكنه بدلا من ذلك أثر أن يوضع الدستور من قبل مجلس منتخب.

وما يؤكد التوجه بالرغبة في ان يكون للشعب الكويتي دور واضح في المشاركة الشعبية هو ما سأن في الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي في 20 يناير 1962، فقد تقدم 11 وزيراً جميعهم من أفراد الأسرة الحاكمة ببيان مدون بالمضابط، قالوا فيه إنه وان كان القانون 1962/1 يعطيهم كامل الحقوق ويضع عليهم الواجبات كباقي الأعضاء المنتخبين فإنهم لن يشتركوا في التصويت على الدستور ليتترك أمر وضع الدستور للأعضاء المنتخبين. إذن بهذه الأجواء تمت العملية، ولكن لم يُقَل حينها ان الدستور كان في ذلك الوقت غاية الطموح إنما الكل كان يدرك انه أفضل ما كان يمكن التوصل اليه في ظل الأوضاع السائدة، اما عن سؤالك لماذا رغم الأجواء الإيجابية في البداية قد تعثرت الحياة النيابية لاحقاً فنقول ان هناك أسباباً كثيرة، منها كما أشرت الانقسام المتوقع عندما يحدث تحول إلى الحكم الدستوري، ولكن كان هناك بالفعل تيار في الكويت غير راغب في النظام البرلماني والديموقراطي، وقد عمل ضد الديمقراطية وهذا ما أدى إلى آثار عديدة منها تزوير انتخابات 1967 وتعطيل الحياة النيابية عام 1976 ثم تعطيلها مرة أخرى عام 1986 عبر تعليق الدستور وحل مجلس الأمة والتفرد بالسلطة، وبلا شك كانت أسوأ المراحل التي مرت بها الكويت في مراحل تعطيل الحياة البرلمانية، ولكن بنفس الوقت أثبتت هذه الإجراءات شيئاً مهماً جداً هو تمسك الشعب الكويتي بالدستور بكل جوانبه وكان هذا واضحاً بعد الحل الثاني عبر دواوين الأثنين وعبر الخطاب السياسي الواضح للجمعيات التي شاركت فيه.

العقد بين الحاكم والمحكوم

وترسخ ذلك بشكل عملي عندما وقع الاحتلال



استذكر السعدون لدى سؤالنا له عن ديوان المحاسبة الدور الكبير للراحل براك المرزوق - رحمه الله - مؤكداً أنه قام بجهود مشهودة وواجه قضايا كان يمكن أن تأخذ منحى آخر لولا وجوده في الديوان، واستشهد بما حصل مع مدير الإدارة القانونية في الديوان حسام التنيب في قضية المصفاة الرابعة، الذي تقدم باستقالته ورفضها المرزوق حيث طلب من التنيب أن يعد التقرير وفق قناعاته وما يميله عليه ضميره.

# ندعو الجميع بما في ذلك الحكومة للالتزام بتطبيق القانون.. ولا يجوز أبداً التعسف في تطبيقه أو إساءة استخدام السلطة من قبل الأجهزة الأمنية

تمة المنشور ص 16

التعديل الذي قمتوه عليه؟  
صندوق المتعثرين صندوق سيء، وضع فيه من القيود ما يجعل المستفيدين منه عدد قليل جداً، وهذا ما يظهر حالياً من خلال الأرقام التي أعلنت، نحن قدمنا تعديلاً جوهرياً على القانون، يجعل الاستفادة منه للجميع من باب العدالة ويعمل على تخفيف القيود المحددة للاستفادة من الصندوق. أما بالنسبة لقضية إسقاط القروض فعندما طرحت عارضتها، لكن عندما تحول الكلام إلى شراء المديونيات وإعادة توزيع أصل الدين رأينا أن الموضوع قابل للدراسة.

## تثمين خيطان

أثير الكثير من الكلام والوعود حول تثمين خيطان أين أصبح الموضوع؟  
الحقيقة تردت بداية في تقديم اقتراح بقانون حول التثمين في خيطان لأنني أردت أن أترك الأمر بكامله للجهة المختصة وهي المجلس البلدي، لكن أنا أعلن الآن أنه إذا لم يتخذ المجلس البلدي أي إجراء فانا في حالة حصولي على ثقة المواطنين سأقدم باقتراح بقانون لتثمين قطعة 10 وأيضا تحويل قطعة 5 من سكني إلى استثماري.

## «لفرعيات» والقانون

كسما تابعا واصلت القبائل فرعياتها ما موقفكم من «الفرعيات»، وهل يجب أن يستمر تجريبيها؟  
فيما يتعلق بتطبيق القانون، دائما ندعو لاحترام القانون. وقد تابعنا ما جرى مؤخرا، مع كل تقديرنا لأي شخص نحن ندعو الجميع لاحترام القانون بما في ذلك الحكومة التي عليها أن تطبق القانون تطبيقا سليما والا تتعسف فيه أو أن يكون هناك أي سوء استخدام للسلطة من قبل الأجهزة الأمنية، ونحن كنواب أقمنا على احترام الدستور والقانون. رأيي أنه لا معالجة للفرعيات إلا بتعديل النظام الانتخابي واللجوء للدائرة الواحدة والقوائم النسبية التي ستساعد على تغيير الخطاب السياسي وتجاوز المظاهر الفئوية، إن لم يكن الخطاب السياسي موجها لثقة بذاتها لأنك ستطرح وجهة نظرك على الكويت بأسرها وهذا ما يتوافق مع الدستور لأن عضو مجلس الأمة يعقل الأمة بأسرها.

## ديوان المحاسبة

ما رأيك في الدور الذي اداه ديوان المحاسبة في السنوات الماضية؟  
لطالما كنت من أشد المدافعين عن ديوان المحاسبة، ودخلت في خلاف مع بعض أعضاء المجلس عندما كنت رئيسا، حيث طلبوا بيانات وقال الديوان أن ذلك لا يجوز فأيديت الديوان آنذاك.  
ولكن ديوان المالية مؤسسة قد يعترضها أي شيء، وإذا أصابها أي أمر فيجب التصدي له.  
في قضية المصفاة الرابعة التي قام مجلس الوزراء بتكليف ديوان المحاسبة استنادا لأحكام المادة 25 من قانونه بدراسة ما أثير حول إجراءات تعاقباتها، وما تناولته الصحف في حينه عن استقالة حسام التنيب، مدير الإدارة القانونية في الديوان، التي قدمها في شهر 2008/9 لرئيس الفريق المكلف بدراسة تعاقبات المصفاة الرابعة، والتي ما أن علم بها المرحوم بإذن الله براك خالد المرزوق المعروف بضلاليته ونزاهته، ورغم شدة مرضه، حتى اجتمع مع السيد حسام التنيب، وطلب إليه الاستمرار وإعداد التقرير عن الجانب القانوني بما يراه وما يميله عليه ضميره وأن يبين الحقيقة أيا كانت وهذا ما قام به بالفعل.

وقدم تقريراً في 2008/10/15. نحن نسمع في الصحافة اليوم أشياء عن الديوان واتمنى ألا تكون صحيحة، ولكن الديوان مستمر في تقديم تقارير على جدول المجلس ومنها «طوارئ» 2007، التي تحدث عنها بالتفصيل ولابد من التوقف عندها. وعند المخالفات الكبيرة الواردة فيها.

الديوان كمؤسسة يجب أن يُدعم، كانت تربطني علاقة قوية بالراحل براك المرزوق، رحمه الله، الذي قام بجهود مشهودة وواجه قضايا محددة كان يمكن أن تأخذ مسارا آخر لولا وجوده ولا أقلل كذلك من شأن من سبقوه فجميعهم ساهموا في انجاح هذه المؤسسة اليوم.

## حقوق المرأة والمعاقين

موضوعان رئيسيان يتناما «الشعبية»: «المرأة» و«المعاقون» لكن المجلس لم يحقق شيئا في المجالين؟  
أمر محزن أنه فيما يتعلق بالمعاقين تم توجيه دعوة لجلسة خاصة تغييب عنها بعض الإخوان فقدت النصاب، ولكن يجب الاهتمام بهذا الموضوع. والأمر كذلك بالنسبة لحقوق المرأة المدنية الذي قدمه العديد من الزملاء وقطع شوطا مهما في المجلس، وهناك قصور وتأخر في العديد من الأمور.

## التأمينات الاجتماعية

بالإضافة إلى ذلك، قدمنا مجموعة من التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية لمعالجة مجموعة من القضايا منها أنه لا يمكن أن يبقى سقف الراتب التقاعدي نفسه لعدد طويل من السنوات لذلك اقترحنا رفع هذا السقف إلى 1750 دينارا، ومنها كذلك أنه في السابق مثلا كان أي موظف أو موظفة عندما يترك ويعود مرة أخرى كان يمكن أن يشتري هذه الفترة، الآن منعوها وقدمنا تعديلا لتصحيح الوضع، وهناك قضية إلغاء جدول رقم 7 وامكانية التقاعد بحسب القانون السابق الذي يتفق مع ما تدعو اليه مؤسسات مثل البنك الدولي الذي كان يشجع على



بوعبدالعزيز في أحد اللقاءات مع رئيس ديوان المحاسبة الراحل براك المرزوق، رحمه الله

سنة ومازالت هناك سنتان. يمكن أن الجانب الذي يثار أحيانا هو موضوع منع الرهن على كل الأشخاص، فيأتي شخص بحاجة الى 20 أو 30 ألف دينار ولا يتمكن من اتمام الرهن للحصول على قرض، أود أن أشير الى ان الرهن كان ممنوعا بالأساس، وقلنا ان هذا الأمر سنحله بشكل آخر إما بإنشاء بنك إسكاني أو بإنشاء شركة تتولى عملية التمويل وبشروط ميسرة غير الشروط المطبقة بالبنوك التجارية التي تصل فيها الفوائد أو العوائد بحسب معلومات البنك المركزي التي أقادنا بها عندما كنا نناقش القروض الاستهلاكية والمقسطة، إلى 4٪ فوق سعر الخصم.

## مستمر في الدفاع عن قناعاتي

ما رأيك في عزوف بعض الشخصيات عن الترشح؟  
ألا يوحى بتغيير ما؟  
لا أستطيع أن أعلق على أسباب أي زميل، فكل شخص أسبابه، أنا من الأشخاص الذين يرون أنه على الإنسان أن يستمر في الدفاع عن مواقفه وقناعاته.

## الإسكان

ننتقل إلى قضية الإسكان وهي إحدى القضايا الرئيسية التي تتابعونها منذ فترة طويلة، ما هي العوائق الكبيرة التي تعقد ملف الرعاية السكنية الذي يتأخر يوما بعد يوم؟  
لأسف على الرغم من المحاولات والمبادرات التي كانت في المجلس لا تزال المشكلة قائمة، فالقانون 93/47 كان مبادرة من المجلس، نحن أعدنا القانون، وكذلك القانون 95/27 الذي تم التعديل عليه في 96 إضافة إلى تعديلات أخرى لاحقة عليه. كنا نتوقع أنه بعد صدور القانون 95/27 أن تنتهي قضية الرعاية السكنية بشكل نهائي، لأن القانون 95/27 يقوم على أساس استصلاح الأراضي وطرح البنية التحتية وكل ما يتعلق فيها على القطاع الخاص. هذا القانون في بداية تنفيذه سجل لآخ جاسم العون عندما كان وزيرا للإسكان لأنه حاول أن يطبقة جيدا، واذكر انه طرح أول مجموعة من 11 ألف وحدة سكنية التي هي الآن الفيرون وضاحية عبدالله المبارك وغرب الجهراء ومن ثم، بكل أسف، تراخت المؤسسة لأسباب خاصة بها أو ربما بعضها بسبب البلدية، في استصلاح الأراضي رغم أن بعض المدن مثل «جابر الأحمد»، و«مسعد العبدالله»، و«صباح الأحمد»، تحت التنفيذ الآن وقد انجز جزء منها. ولاكون منصفاً لابد أن أشير الى ان مساحة الأراضي المخصصة للمؤسسة من البلدية لا تسمح بحل قضية الرعاية السكنية، لذلك في آخر اجتماع لنا قبل حل المجلس بفترة دعونا مسؤولي المؤسسة والوزارة د.موضي الحمود وقلنا انه لابد من اعتماد أسلوب آخر مبتكر بالتوافق مع الحكومة.

وكنا ننوي أن ندعو في الوقت المناسب رئيس الوزراء ووزير البلدية والنفط لنتناقش معهم الموضوع الذي طلبوه وهو مساهمة القطاع الخاص ونحن نرى فعلا أن القطاع الخاص يمكن أن يساعدهم، ولقد أضفنا بابا كاملا (الباب الرابع) من 11 مادة نظم بشكل تفصيلي كيفية إسناد البيوت منخفضة التكاليف في تيماء والصليبية بالكامل إلى القطاع الخاص بطريقة الترسية التي تحدثنا عنها (50٪ للمواطنين و50٪ للشركات) ومددنا الفترة من 20 سنة (بحسب قانون أملاك الدولة) إلى 40 سنة. وقلنا ان الفكرة نفسها سنطبقها على الرعاية السكنية بشرط أن تقوم البلدية بتخصيص الأراضي وبموافقة وزارة النفط. والفكرة التي يجب ان تطبق في المرحلة المقبلة هي ان ننشئ مجموعة من الشركات تقوم بتنفيذ مجموعة من المدن وعدد من الوحدات السكنية (بيوت - شقق - قسائم) واقترحنا العمل على 200 ألف وحدة ونحن نتكلم عن 10 أو أكثر من الشركات (تنشأ بالطريقة نفسها بالنسبة للنسب) ويعطى الأمر بالكامل للقطاع الخاص. وانحل المجلس قبل ان نستكمل هذه الصورة، ولا شك ان هذه فكرة جديدة يمكن ان نطبقها في المرحلة الجديدة، التعديل على القانون معد عندما وإذا ارادوا تشريعا جديدا فلا مشكلة لدينا.

## القانونان 8 و 9

وماذا عن القانونين 8 و 9 اللذين وجهنا بانتقادات من الشركات وبالقول انهما حتى لو خفضا الأسعار فإنها لم تنزل الى مستوى يجعلها في متناول المواطن العادي، كما ان بعض الشركات رفعت دعوى ولجأت الى القضاء؟

القانونان 8 و 9 ليسا جديدين بل هما تعديل للقانونين 94/50 و 94/51 اللذين لم يطبقا وكان فيهما ثغرات.

لقد أدى القانونان الي نزول الأسعار ولم تنزل بالمعدل المطلوب لأن القانون يحدد بـ 3 سنين وبعض الشركات التي لديها قسائم مرت عليها مهلة

عن الفرز الآلي ونقصد به «الفرز الآلي السليم» أي النظام الشامل الذي يحدد كيف تقرأ الورقة والذي يمكن بعد صدور النتائج العودة الى الأوراق، ونحن هنا نتحدث عن نظام شامل وكامل، لكنه لم يُقن بعد لذلك فإن الفرز في الانتخابات القادمة سيكون يدويا ووفقا للقانون.

## الرياضة

أعطيتم وقتا طويلا في آخر مجلسين للرياضة ومازلنا حتى اليوم في حالة عدم استقرار رياضي.. ما الذي يحصل والى أين تتجه برأيكم الأمور؟  
دعنا لا نتكلم عن قانون الاحتراف والقوانين الأخرى لأنها ستأخذ طريقها، الأساس هو الحديث عن قانون رقم 5 الذي ينظم كل الأوضاع في اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية، في النسخة الأولى التي اقترحناها للقانون قدمنا فكرة لو لم يتم تعديلها لما واجهنا مشاكل اليوم وهي انه في يوم انتخابات الأندية تختار الجمعيات العمومية لكل ناد ممثلا في الاتحاد، إن كان ممثل كل ناد منتخبا من الجمعية العمومية ولن يمانع الاتحاد الدولي في ذلك ولكن هذا لم يحصل. الخلل يتحمله وزير الشؤون والهيئة العامة للشباب والرياضة في ذلك الوقت لأنهم لم يطبقوا القانون بشكل سليم وأدى الأمر الى الخلافات التي دفعت وأدت الى تدخل الاتحاد الدولي الذي لا يتدخل إلا عند حصول تنازع. بسبب الموقف المتناقض بين مجموعتي الأندية تدخل الاتحاد الدولي. طلب الاتحاد الدولي رسالة موقعة من الأندية بقبول نظام الـ 14 ناديا، وأنا اعتقد كما سبق أن ذكرت في أكثر من مناسبة ان الجمعيات العمومية للأندية لا تملك إلا الموافقة على القانون.

## الأجواء الانتخابية

هل أنت مرتاح للأجواء الانتخابية المقبلة؟  
أنا لا أتحذ من نتائج الانتخابات، مجرد ان تستمر العملية الديمقراطية ويستمر الشعب الكويتي بممارسة حقه في المشاركة الشعبية، فذلك هو ما يسبب ارتياحي. هناك من يحاول أن يشجع في الشباب روح اليأس لكن ادعواهم ألا يصابوا باليأس والإحباط والملل، وكما سبق أن قلت لتتفاءل هناك فرص يجب استغلالها خاصة ما تحدثنا عنه من برامج التنمية والمشاريع التنموية التي ستعود بالخير الكبير على البلاد.

## نعم للفرز الآلي.. الحقيقي

في انتخابات 2008 تسبب الفرز الآلي في مشاكل كثيرة، بعد إعلان الحكومة العودة للفرز اليدوي هل تتوقعون حدوث المشاكل نفسها؟  
لا أستطيع أن أتوقع ما سيحدث لكن ما حدث في العام الماضي تسبب في مشكلة كبيرة، وسجلت شكوى قبل الانتخابات على الفرز، وفي يوم الانتخابات 17 مايو سجلت اعتراضا حيث جاءتني معلومات مؤكدة ان مجموعة من الموظفين غير الكويتيين تم تدريبهم واعطاهم تعليمات معينة بخصوص الفرز وعقدت مؤتمرا صحافيا وطالبت الحكومة بوقف العمليات، وتمنيت على رئيس الوزراء ألا يتم توريث في عملية شبيهة بالتزوير الذي حصل عام 1967.

وأوضحت تماما اني لا أقصد التشكيك في السلطة القضائية بتاتا بل كان المقصود هو الشركة التي أتت بها لإتمام العملية.

ما الحل بوعبدالعزيز.. هل سيستمر الفرز اليدوي دائما؟

كلا، يجب ألا نستمر الأمور بنفس الطريقة، اللجنة الوزارية التي كلفت بدراسة الدوائر والتي قدمت تقريرها حول الدوائر الـ 5 قدمت معه دراسة كاملة

## طرحنا في اللجنة أفكارا

## لحل ملف الرعاية

## السكنية بمشاركة القطاع

## الخاص وكل التشريعات

## الخاصة بذلك جاهزة

## تطوير الفرز أمر جيد ولجنة

## إعداد الـ 5 دوائر أنجزت ملفاً

## حول «الفرز الآلي» السليم

## بنظام شامل لكن ما حصل

## في 2008 كان خطأ

## مؤسف أن جلسة

## المعاقين لم تعقد بسبب

## فقدان النصاب وندعم

## الجهود لإقرار الحقوق

## المدنية للمرأة الكويتية

## قدمنا مجموعة من

## التعديلات على قانون

## التأمينات الاجتماعية

## منها رفع سقف

## الراتب وشراء فترة

## العمل وإلغاء

## الجدول

## رقم 7

